د. طارق قندوز
دكتوراه علوم تجارية تخصص تسويق

التأمينُ التكافليُّ الإسلاميُّ في الوطن العربي كبديلٍ استراتيجيّ أمثلَ عن التأمين الاستراحيّ التقليديّ (حالة الإمارات، السعودية، مصر، قطر، الكويت)

الحلقة (١)

المعضلة البحثية

يُجسَّدُ التأمينُ كمنظومة مالية وقطاع خدماتيٍّ في مضمونه اللغويّ عدّةُ مدلولات تنعكس بصورة واضحة على الحياة الاقتصادية، وذلك على غرار الحمايةُ والأمان والاستقرار والضّمان وهلُم جرّاً، كما يُصطلَح عليه بأنّه كيانٌ قانونيٌّ تعاقديٌّ وعمليةٌ فنيةٌ دقيقةٌ يحصل بمقتضاها أحدُ الطرفين، وهو المؤمن له نظيرُ دفع مبلغ معيّن هو القسط (الاشتراك)، على تعهّد لصالحه أو للآخرين في حالةٍ تحقّق خطرٍ معيَّن من الطرف الآخر، وهو المؤمّن الذي يأخذ على عاتقه مجموعةً من المخاطر ويُجري المقاصّة بينهم وفقاً لقوانين الإحصاء والاحتمالات. ويقوم التأمين دوراً حيوياً في تحقيق وتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة (الرفاهية) في أيِّ بلد مُتقدِّم أو نام على حدٍّ سواء، باعتباره مُساهم ناجع ومحرّك فعّال للنمو، وذلك بالنظر لما يتمخّض عنه من فوائدَ إيجابيّة جمّة كالتقليل من مخاوف العائلات والحكومات والمتعاملين والمستثمرين وتشجيعهم على قَبول المخاطرة والمجازفة، بأخذه على عاتقه تحملُ مختلفَ الخسائر الماديّة والأضرار المعنويّة، الناجمة عن الأخطار المفاجئة والحوادث والكوارث الطبيعية من خلال التعويضات، يُضاف إلى ذلك الأهميةُ البالغةُ التي يكتسبها كقناة ديناميكية لتحويل مدّخرات وفوائض الأفراد إلى مشروعات منتجة للثروة والقيمة المضافة، حيث بلغ رقم أعمال قطاع التأمين العالمي ٤,٣٣٨٩٦٤ تريليون دولار عام ٢٠١٠.

وفي خِضّم المنافع والمزايا الجسيمة التي تنجرّ عن الاكتتاب التأميني، قطعت الدولُ المتقدِّمة الرائدةُ على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا أشواطاً كبيرةً في مجال صناعة التأمين، فمثلاً بلغ رقم أعمال قطاع التأمين في هذه الدول ٢,٥٥٣٥٠٢ تريليون دولار عام ٢٠١٠ لتستأثرَ بنصيب ٥٨,٨٥٪، من خلال إرساء المناخ الاستثماريّ التنافسيّ الملائم لعوامل الإنتاج التأميني وفق أبجديات الحوكمة وميكانيزمات اقتصاد السوق الحُرّة أو ما يُعرَف في الأدبيات بآليات العرض والطلب، حيث أنشأت هذه الدولُ أجهزةً للرقابة والإشراف على أنشطة شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة بغية ضمان تسويق خدمات تأمينية ذات مستوى راقٍ ورفيع (الجودة) وبأسعار تنافسية (التكلفة)، مكّنها من تبوّء مراكز قيادية في سوق التأمين العالمي. فلقد اتجهت شركاتُ التأمين وإعادة التأمين الكبرى في العالَم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عمليات الإدماج والشراكة والتحالف في إطار انتشار ثقافة التكتلات السائدة في الوقت الراهن.

تخضع أنشطة شركات التأمين التكافليّ لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها ولا تهدف إلى الربح من الأقساط، فلا تأخذ الفرق بين الأقساط المقبوضة والتعويضات المدفوعة، ويتم الفصلُ بين أموال المشتركين المؤمَّن لهم وأموال المساهمين الشركة من خلال تخصيص حساب منفصل لكلٍّ منهم، وفي حال وجود عجز نتيجةَ النشاط التأمينيّ يتم تغطيةُ هذا العجزَ عن طريق قرض حسن من رأسمال الشركة حساب المساهمين على أن يتمّ سدادُ هذا القرض من الفائض التأميني المتحقّق في السنوات المقبلة، وتقومُ الشركاتُ التكافليةُ بتوزيع الفائض التأمينيّ إنْ تحقّق على المشتركين والمساهمين. ويجب أن تضمَّ شركاتُ التأمين التكافلي هيئةً للرقابة الشرعية تتكّون من مجموعة من العلماء يبحثون في كيفية توفير منتجات تأمينيةً تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمرُ الذي من شأنه طمأنة الأفراد الذين لديهم شكوكٌ وتساؤلات حول حُرمة بعض أنواع التأمينات.

إنّ سوقَ التأمين العربية في وضع مثاليٍّ يُتيح لها التنفسَ عالميّاً، فالظروفُ الذاتيةُ والموضوعيةُ مواتيةٌ بشكلٍ عمليٍّ للقيام بترتيب البيت التأمين العربي كمجموعة اقتصادية إقليمية لها ثقلها العالميّ. خصوصاً وأنّ أقساط التأمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA سجّلت نموّاً لتصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهذا يمثل نحو ٠,٥٥٪ من أقساط التأمين العالمية متأتّية خصوصاً من الدول التي تُشجِّع على إنشاء شركات التكافل على غرار الإمارات والسعودية وقطر والكويت ومصر، ما يؤكّد إمكان هائل لتحقيق نموٍّ إضافيٍّ ممزوج بما تكتسبه منطقةُ التجارة الحرَّة العربية الكبرى من أهمية بالغة في تطوير وتعزيز مكانة قطاع التأمين العربي، سيما وأنّ رجال التأمين العرب جزءٌ من كيان المجتمع الاقتصادي العربي. فالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بدأت تؤتي ثمارَها في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصّة في مجالات وفروع تُعدُّ قطاعات بكراً مثل التأمين التكافلي وتأمينات الحياة والتأمين الصحي وخدمات التقاعد وتأمين المسؤوليات والتأمينات الزراعية والمتناهية الصغر...إلخ، تكشف عن مدى الإمكانات الزاخرة التي تتمتّع بها خدمات التأمين في هذه المنطقة لم يتم استغلالُها بالشكل المناسب.

وفي هذا السياق، تُراهن الجهاتُ الحكوميةُ الوصيةُ عن قطاع التأمين العربي، على شركات التأمين التكافلي، للتكيُّف مع شروط وتحدّيات العمل في مناخ العولمة المالية، وكذا مسايرة مقتضيات وتداعيات التنافسية الدولية (النوعية، السعرية، التقنية)، والملاحظُ لتطوّر حجم العلاوات التأمينية المكتتبة في العالم العربي يقف على حقيقة فحواها وجود قفزات نوعية وتطورات ملموسة كمحصلة للإصلاحات الراديكالية التي مسّت الجوانبَ التشريعيةَ والتنظيميةَ للقطاع منذ تسعينيات القرن الماضي. بَيدَ أنه في غُضون القرارات الملزمة لاتفاقية الجاتس الداعية إلى مزيدٍ من الانفتاح والتحرير، وإلغاء أو تقليص كل الأشكال الاحتكارية للدولة وإحلاله بالقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي). تصبح هذه النتائج المحقّقة على المحكّ ويزيد الأمر خطورةً حين الوقوف على منسوب المشكلات الهيكلية وحجم المعضلات التنظيمية التي تعتري سوقَ التأمين العربي، لاسيما النقص الفادح في الوعي التأميني بحزمة منافع منتجات التأمين الإسلامي، والذي يشكّل عقبةً كأداءَ وحجرَ عثرة في وجه المحاولات والمساعي الحثيثة التي تقوم بها الدولُ للنهوض بهذه الصناعة.

وانطلاقا من الإطار السالف، جاء هذا البحث ليعرضَ الإشكالَ الجوهريَّ التالي:

((ما مدى نجاعة شركات التأمين التكافُليّ في ترقية تنافسية قطاع التأمين العربيّ ضمن سوق التأمين العالَميّ، وذلك من منظور المؤشّرات الأدائية (الكثافة والاختراق) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠؟)).

ويستمد هذا البحث أهمّيتَه البالغةَ، من كونه جاء في وقت تشهد فيه بعضُ أسواق التأمين العربية طُفرةً ونموّا؛ حيث تُشير التوقّعاتُ الحاليةُ إلى إمكانِ نمو أسواق التأمين العربية من حجمها المقدّر بنحو ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠م إلى أكثرَ من ٤٠ مليار دولار لعام ٢٠١٥م، في حال الاستمرار في سياسات تشجيع نشاط التكافل المستوحَى من روح الشريعة الإسلامية الغرّاء، وتسارع وتيرة النموّ والإصلاح الاقتصاديّ، ويُتوقع أن يساعد تحريرُ التجارة في الخدمات الذي تتبناه تباعاً معظمُ البلدان العربية على توليد فرص مُهمّة للاندماج بين شركات التأمين في المنطقة للاستفادة من وفورات الحجم واكتساب مواردَ أكبرَ ومزايا تنافسية تخوّلها المنافسة في أسواق مفتوحة. كما تستوحي الدراسةُ أهميتَها القُصوى من كونها تُشخِّصُ وتُحلِّلُ بلغة الأرقام الإمكاناتِ الفعليةَ والكامنةَ لسوق التأمين العربّ، التي تمكنها من مواجهة المرحلة الجديدة في عصر العولمة المالية (عصر المنافسة وقوانين السوق) وحماية مصالحها وأسواقها الوطنية التي حافظت عليها منذ إنشائها. ويرمي الباحثُ في بحثه إلى تقديم حلول يرى جدواها ونجاعتَها في هذا التوقيت الحسّاس؛ وذلك بالنظر لضآلة وهشاشة حجم أقساط التأمين للدول العربية مجتمعةً ٢٣,٨ مليار دولار إذ لا تساوي حجم أقساط التأمين لدولة أوروبية واحدة مثل هولندا ٩٧,٠٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٠م (٤ أضعاف) ممّا يعرض الكثيرَ من علامات الاستفهام والتعجُّب.

المحور الأوّل: لمحةٌ مُضيئةٌ حولَ واقع التأمين التكافليّ في العالم العربي للفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٠ م

تشهَدُ صناعةُ التأمين الإسلامية نشاطاً قويّاً ليس في المنطقة العربية لاسيما الخليجية منها، على غرار الدول الإسلامية الأخرى وخصوصاً ماليزيا وإندونيسيا. وبعد أن كانت النظرةُ التحريميّةُ إلى قطاع التأمين العربيّ هي السائدة لدى فئات واسعة من التركيبة السُّكانية، تلاشت هذه الفكرةُ بشكل جليٍّ، وبدا قطاع التأمين جزءاً من النشاط الاقتصادي العام، حيث ظهرت شركات تأمين تعملُ حسب مُعطيات الشريعة الإسلامية في العديد من الدول العربية. ويرى خبراء التأمين أنّ قطاع التأمين التكافليّ من الممكن أن يصبح في الفترة المقبلة من القطاعات الاستثمارية الرابحة في ظلّ إقبال واهتمام الاستثمارات العربية به ولاسيما الشركات الكويتية، وممّا لا شكّ ولا ريبَ فيه أنّ تشجيع الجهات الوصية لإنشاء واعتماد شركات التأمين التكافليّ دورٌ مهمٌّ في زيادة حجم مبيعات المنتجات التأمينية العربية ليس في المنطقة فحسب؛ بل في السوق العالمي كلّه، خصوصاً بعد الهزّات التي يتعرض لها النظام التأمينيّ التجاريّ الإسترباحيّ، وما المجموعة العالمية الأمريكية AIG منا ببعيد.

إنّ من أهم العوامل التي ساعدت على انتعاش قطاع التأمين العربيّ، هو ظهورُ منتجات تأمينية متوافقة مع المعتقدات الدينية، هذه الأخيرة تحظى بجاذبية كبيرة بين المواطنين والمقيمين في المنطقة، فمن المتوقّع أنّ يقدِّم توافرُ المزيد من منتجات التأمين التكافليّ الإسلاميّ دُفعةً قويةً لنمو صناعة التأمين العربيّ. فالسوق العربية ما زالت تحتُّ عن التأمين على الحياة لعدم شرعيته، أمّا في وجود تأمين تكافليٍّ فيتوقع أن تنضمّ هذه الشرائح الجديدة لعمليات التأمين، لأنّه تمّ إقرارُه شرعياً من قبل المجامع الفقهية كبديل شرعيٍّ للتأمين التجاري، ويرى عددٌ من الخبراء أنّ التأمينَ التكافليّ سيكون رافداً أساساً في دعم نسب انتشار وكثافة التأمين، حيث أنّ نمو التأمين التكافليّ يأتي بسبب تنامي أعداد المسلمين في الدول العربية، وهم الشريحة الأساس لهذا القطاع.

وعن التحدّيات التي تُواجه قطاع التأمين التكافليّ في العالم العربيّ فيمكن اقتضابُها في النقاط التالية:

- محدودية الأوعية الادخارية ذات العائد المحدود التي تستثمر فيها هذه الشركاتُ أموالَها مقارنةً بالأوعية الاستثمارية لشركات التأمين التقليدية؛
- عدم وجود أصول تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية في مقابل الأنشطة غير الإسلامية والمخاطر المفرطة، التي يمكن للشركات التقليدية الاستثمار فيها؛
- زخم وخبرة شركات التأمين التقليدية المنافس الرئيس لشركات التأمين التكافليّ متواضعة الحجم حديثة النشأة، والتفوق سيترجح لكفّة الأجود حمايةً والأقلّ كلفةً؛

- تأخّر الحكومات العربية في إصدار قوانينَ تنظّمُ نشاطَ شركات التأمين التكافليّ، وأصبح الرّهان في توحيد القوانين المرتبطة بالتكافل؛ إذ يُعدُّ تحدّياً إذا أمكن حلُّه يمكن أن يساعد على نموّ هذه السوق، خصوصاً مع التوقّعات العالمية بأن يحقّق التكافلُ نمواً قوياً يبرزُ من قاعدة صغيرة للعُملاء؛
- تطور وانتعاش التأمين التكافليّ مرهون بحجم رواج وتنافسية المصارف الإسلامية؛
- ضخّ استثمارات جديدة في مجال إعادة التأمين التكافلي لاستكمال منظومته في العالَم العربيّ، فهناك ٣٠ شركةً إعادة تأمين تكافليٍّ بدأت تمارس نشاطها بالفعل على المستويَين العربي والإسلامي، إلاّ أنّها ذات ملاءة مالية محدودة؛
- قلّةُ معرفة العملاء بطبيعة التأمين التكافليّ، وهذا يتطلب الإلمامَ الكافيَ بالتّقنيات الحديثة في التسويق.

حسب تقرير مؤسسة إرنست آند يونغ الاستشارية، وهي من الشركات العالمية الكبرى في مجال المحاسَبة والاستشارات الضريبية والعمليات التجارية والخدمات الاستشارية، ويبلغ عدد موظفيها حول العالم ١٤٤ ألفاً، فيما تُصدرُ تقريرَها عن التكافل في المنطقة سنوياً، فقد بلغ حجمُ أقساط التأمين التكافليّ على مستوى العالم حدود ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م مع معدّلات نموّ وصلت إلى ٢٠٪ بين عامَي ٢٠٠٣م-٢٠٠٤م، حيث انطلق نشاطُ التكافل في كلٍّ من السودان وقطَرَ وتُونس ودُبي والأُردنّ وعدد كبير من الأقطار الإسلامية الأخرى، ووصل عدد شركات التأمين التكافليّ إلى حوالي ١٠٠ شركة موجودة في ٢٥ دولة عام ٢٠٠٥م، وتمثّل إيران ٤٠٪ من حجم سوق التأمين التكافلي أي حوالي ٩٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥م، وهذا يعادل نصفَ الحجم الكلي لمستوى أقساط التأمين في إيران، وتليها ماليزيا ودول أخرى إسلامية، فيما يبلغ حجم التأمين التكافليّ الإسلامي في الوطن العربي حوالي ٠,٥ مليار دولار أو ٢٠٪، ومن الملفت للانتباه أنّ حجم التأمين التكافليّ العائليّ ينمو بنسبة قياسية تصل إلى ٧٠٪، وبما يوازي ٥٠٪ من الحجم الكُليّ للتأمين التكافليّ.

وفي عام ٢٠٠٧م ارتفع مستوى مساهمات التكافل العالَمية ليقدَّر بـ٣,٤ مليار دولار، وتستحوذ منطقةُ الشرق الأوسط على نحو ٤٦٪ من مبيعاته الإجمالية؛ حيث يظهر نموّ التأمين التكافليّ بوتيرة متسارعة في هذه المنطقة بأكثرَ من ٢٠٪ سنوياً، مقارنةً بالنموّ السَّنوي للتأمين التقليديّ الذي بلغ نحو ٥,٢٪، وبلغ إجمالي مساهمات السعودية ١,٧ مليار دولار، وماليزيا ٧٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م، وللتنويه فإنّ الدولَ الخليجية وماليزيا والسودان هي أكبرُ ثلاث أسواق تكافل، بينما مازالت شبه القارّة الهندية وإندونيسيا ومصر وتركيا والمغرب العربي الأقلّ اختراقا في الأسواق الإسلامية.

وشهد عام ٢٠٠٨م قفزات نوعية في حجم أقساط التأمين التكافلي على مستوى العالم، بنموٍّ سنويٍّ مركّب بمعدل ١٣٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠٠٨م (١٨٪ في المشرق العربي وأفريقيا، ١٣٥٪ في شبه القارّة الهندية، ٢٨٪ في جنوب شرقي آسيا، ٤٥٪ في الخليج العربي)، وتبوأت السعودية وماليزيا مركزَ الصدارة كأضخم سوقَين للتكافل على مستوى العالم، بحجم مساهمات إجماليّ في السعودية بلغ ٢,٩ مليار دولار، بينما بلغ ٩٠٠ مليون دولار في ماليزيا، ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أنّ كُلاّ من دولة الإمارات وإندونيسيا يُعدان أسرعَ الأسواق نموّاً، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأسرع نموّاً في أسواق التكافل على مستوى العالم، كما برزت إندونيسيا باعتبارها أسرعَ الأسواق نموّاً في جنوب شرقي آسيا بنسبة ٣٥٪، فيما برزت السودانُ كأهم الأسواق على صعيد الأسواق خارجَ منطقة الخليج وجنوب شرقي آسيا؛ إذ شهدت مساهمات إجمالية بلغت ٢٨٠ مليون دولار.

وعرفَ عام ٢٠٠٩م تبايناً في مستويات الأداء العالمي؛ حيث جاءت النتائجُ التي حقّقتها شركاتُ التكافل في منطقة الخليج الأعلى على الرغم من تقلُّبها، في حين حقّقت شركاتُ التكافل في ماليزيا عوائدَ مستقرّةً مدفوعةً بنتائج اكتتاب أفضل، حيث شهدت المعدّلات الوسطية المركّبة لشركات منطقة الخليج تحسُّنا متواصلاً لتصلَ إلى ٧٢٪ في عام ٢٠٠٩م، ما يشير إلى التحسُّن في الكفاءة التشغيلية. وفي عام ٢٠١٠ تجاوز حجم المساهمات في قطاع التكافل العالمي الـ ٨,٨ مليار دولار.

حسب توقّعات وكالات التصنيف الائتمانية كمؤسسة موديز إنفستور سرفيس، ومؤسسة Business-Monetaire-Intarenational يرتقب أن يصل حجم أقساط التأمين التكافلي على مستوى العالم إلى نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٥م. فهناك فرصٌ ضخمةٌ لنمو صناعة التأمين الإسلامية الناشئة، كقطاع يقدِّم حقيبةَ منتجات تأمينية متوافقة مع روح الشريعة الإسلامية، ويتمتّع بإمكانات نموٍّ عالية للعوامل التالية:

- زيادة الوعي بالتكافل ينتج عنه وجودُ فرص لنموٍّ مطّرد في الطلب على منتجات التأمين الإسلامي؛
- مساهمة ظهور المصارف أو التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة في إكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي؛
- الكثافة السكانية المسلمة المنتشرة في أنحاء العالم، التي لم تمارس التأمينَ التكافلي، على غرار الصين والهند؛
- النمو الاقتصاديّ المذهل وارتفاع مستويات السيولة في منطقة الخليج وماليزيا وإندونيسيا (١).

المحور الثاني: الإمكاناتُ الكامنةُ والطاقاتُ غيرُ المستغلّة التي يزخر بها قطاعُ التأمين العربيّ

صدّرت مجلةُ Sigma عام ٢٠١٠م تحت عنوان ((إجمالي أقساط التأمين، تعاود نموَّها))، حيث سجلت صناعة التأمين العالمية ارتفاعاً في حجم

العلاوات المكتتَبة ب ٢,٧٪ عام ٢٠١٠م لتبلغَ قيمة ٤٣٣٩ مليار دولار، كما شهدت أسواقُ التأمين في الدول الناشئة ارتفاعاً قوياً في حجم الأقساط (+١١٪). وفي عام ١٩٩٩م وصل حجم أقساط التأمين في الوطن العربي ٦ مليار دولار تشكّل ٠,٢٤٪ من إجمالي أقساط التأمين في العالَم البالغ ٢٥٠٠ مليار دولار، ليرتفع عام ٢٠٠٠م بشكل طفيف إلى ٦,٤ مليار دولار، ثم شهد قطاعُ التأمين في العالم العربي تطوراً ملموساً خلال الفترة ٢٠٠١م-٢٠٠٨م، حيث ارتفع إجماليُّ الأقساط المباشرة للسوق العربي ليصل إلى ١١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨م بمعدّل نموٍّ بلغ ٨٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠م (بلغت ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥)، ويستحوذ سوق التأمين الخليجي على ٥٣٪ منه، وخلال عام ٢٠١٠م بلغ إجماليُّ تحصيل الأقساط لقطاع التأمين العربي ٢٣,٨ مليار دولار أمريكي، تشكل ٠,٥٥٪ فقط من السوق العالمي؛ حيث تُعتبَر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أقلّ المناطق في العالم من حيثُ انتشارُ الخدمات التأمينية. وتكشف معدّلاتُ الاختراقُ التأمينيّ في المنطقة العربية عن تأخُّر وتخلُّف صناعة التأمين العربية، إذ ما زالت منخفضةً جداً، أي دون الواحد بالألف من الناتج المحليّ، مقارنةً بالمعدّلات العالَمية ٦,٩٪ عام ٢٠١٠م، وذلك يعود للاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول العربية.

إنّ فرصَ نموِّ حجم صناعة التأمين العربية عديدةٌ ومتعدّدةٌ؛ إذ ينتظر أن تشهد سوق التأمين العربية طُفرةً كبيرةً في السنين المقبلة حتى يُسهِم مساهمةً فعّالةً في التنمية الاقتصادية. والجديرُ بالتنويه، أنّ الإمكانات التي تزخر بها منطقةُ دول مجلس التعاون الخليجيّ مثلاً تختلف عن منطقة دول المغرب العربيّ الكبير.

جدول١- يوضح أهمَّ المؤشِّرات الأدائية للاقتصاد العربيّ لعام ٢٠٠٩م

المؤشّرات الأدائية للاقتصاد العربيّ	عام ٢٠٠٩م
عدد السكان العرب	٣٤٠ مليون نسمة
نسبة السكان العرب إلى العالم	٤,٩ ٪
معدل البطالة (٢٠٠٨)	١٤,٨٪
الناتج المحلي الإجمالي	١٧٠٠ مليار دولار
معدل النمو السنوي	١,٨٪
متوسط نصيب الفرد	٥,١٥٩ دولار
نسبة احتياطي النفط إلى الاحتياطي العالمي	٥٧,٨٪
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	٢٨,٩٪
إنتاج النفط الخام	٢١,٦ مليون برميل يوميا
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	٣٠,٧٪
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي (٢٠٠٨م)	١٤٪
الصادرات السلعية (FOB)	٧٢٦,١ مليار دولار
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	٥,٩٪
الواردات السلعية (CIF)	٦٠٣,٣ مليار دولار
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	٤,٨٪
إجمالي الصادرات البينية العربية	٧٤,٧ مليار دولار
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية	١٠,٣٪
الاحتياطيات الخارجية الرسمية	٩١٣,٩ مليار دولار
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (FOB)	٢٠,١ شهر
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة	١٦٢,٣ مليار دولار
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٢,٧٪

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، صندوق النقد العربي،٢٠١٠م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.arabmonetaryfund.org)

يُعتبر تكاثرُ شركات التأمين ذات الصيغة التكافلية من أهمّ العوامل التي تُراهن عليها الدولُ العربيةُ لترقية أداء قطاع التامين العربيّ؛ حيث بدأت تتحسّن وتيرةُ نمو معدّل الكثافة التأمينية مع تلاشي الفكرة القديمة بحُرمة النشاط واعتباره متناقضاً مع المعتقدات الدينية، إذ يُستثمَر هذا النوعُ من الشركات في تسويق منتجات مستحدثة تستجيبُ وتتطابقُ مع احتياجات ثقافة المجتمعات الإسلامية القائمة على نظام موروث للتكافل الاجتماعيّ (الزكاة، الصدقات،...إلخ)، وعموماً يمكن تلخيصُ وإيجازُ أهمِّ الأسباب الدافعة لزيادة الطلب على التأمين التّي جعلت خبراءَ التأمين يتفاءلونَ بالمستقبل في وطننا العربي:

١. يحتلُّ الوطنُ العربيُّ رقعةً مميّزةً من قلب العالم تبلغ مساحته ١٤,٢ كم^2 تشكّل ١٠,٢٪ من الإجماليّ، كما بلغ متوسط معدّل النموّ السنويّ للسكان ٢,٢٩٪ للفترة ٢٠٠٠م-٢٠٠٩م، كما توجد ميزةٌ يتمتّع بها الوطنُ العربيُّ وهي ابتعاده عن مناطق الكوارث في العالم التي تُخلّف وراءها دماراً هائلاً وخسائرَ طائلةً؛

٢. حسب موقع النِّفط والغاز الطبيعيّ العربيّ المعتمَد من طرف منظّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول OAPEC، فإنّ الدول العربية لديها ٥٧,٥٪ من حجم احتياطيّ النِّفط العالميّ، في عام٢٠١٠م قُدِّر بأكثر من ٦٨٣ مليار برميل، أمّا معدّل الإنتاج اليومي للنِّفط العربي في عام ٢٠١٠م حوالي ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي. على غرار ذلك، فالدول العربية تمتلك احتياطياً من الغاز يقدَّر بحوالي ٥٤ تريليون متر مكعب وهو ما يشكّل حوالي ٣٠,٢٪ من احتياطي العالم بحسب تقديرات نهاية عام ٢٠١٠م؛

٣. المستوى المعيشيّ المرتفع بفضل الإيرادات الرَّيعية الناتجة عن زيادة أسعار المحروقات إلى مستويات قياسية، والازدهار الاقتصاديّ العامّ في أنحاء المنطقة، وقد نجم عن ذلك ارتفاعُ متوسِّط العمُر المتوقّع عند الولادة من ٤٥ سنة عام ١٩٦٠م إلى ٦٩ سنة عام ٢٠٠٨م بسبب توسُّع نطاق المستفيدين من الخدمة الصِّحية؛

٤. الخطط الحُكومية التوسُّعية مع نموّ القطاعين الصناعيّ والعمرانيّ يشهده العالَم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، ما زاد الطلب على خدمات التأمين، ودفع الشركات إلى زيادة قاعدتها الرأسمالية وتوسيع منتجاتها بالإضافة إلى التوسع خارج حدودها المحلية؛

٥. التطورُ النوعيُّ للأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمينات (منح رُخص الاعتماد للأجانب، الوساطة التأمينية، صيرفة التأمين،...إلخ)، ومتطلبات انضمام غالبية البلدان العربية لمنظمة التجارة العالمية (الاتفاقية العامّة لتحرير تجارة الخدمات GATS)، فقد تمّ تعديُ الأنظمة القانونية بما فيها نُظم الإشراف والرقابة على التأمين لجذب الاستثمارات الأجنبية مما وفّر مزيداً من الحريات للدخول لأسواق التأمين العربية؛

٦. إنّ صناعة التأمين العربية تشهَد حالياً حركة تجميع باندماج الشركات أو ضمّ بعضها لبعض كما جرى في المغرب والأُردنّ والسعودية ولبنان. وهذا نابعٌ من الحاجة القانونية لزيادة رأس المال وتلبية شروط الملاءة المالية بعد تطوير وتطويع أنظمة الرقابة والإشراف العربية؛ لتكون على مصافّ ما هو متوفّر عالمياً؛

٧. الانحسارُ والتقليصُ المنظَّم لدور الدولة في توفير جملة من المنافع والضمانات الاجتماعية، لأسباب بعضها اقتصاديٌّ وبعضها إيديولوجيٌّ، كما أنّ سعيَ وتوجُّه أغلب الحكومات العربية في هذه المرحلة إلى تعزيز دور القطاع الخاصّ (الخوصصة) يستتبِعه ضرورةً التأمين على هذه الأصول؛

٨. تقوم النماذج الجديدة للتوزيع (صيرفة التأمين) بدورٍ بارزٍ في دفع عجلة النموّ في سوق التأمين العربيّ؛

٩. الزيادة المستمرّة في أعداد الوافدين؛

١٠. الانخفاض الملحوظ في معدّل الوفَيات، كما أنّ النموّ السكانيّ السريعُ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلّب استثمارات هائلة في البنيات الأساس ممّا يؤدّي بدوره إلى زيادة الطلب على التأمين والخدمات المتعلقة بالتأمين، إضافةً إلى التوجّه نحو فرض إلزامية التأمين لبعض فروع التأمين مثل التأمين الطِّبيّ، تأمين الحريق وتأمينات المسؤوليات المهنية؛

١١. وجود بعض الإرهاصات لتنامي وانتشار الوعي بأهمية التأمين في حماية الأملاك والاستثمارات والأفراد؛

١٢. ظهور اهتمام واقتناع الجهات الوصية بضرورة إنشاء معاهدَ متخصّصة في التأمين، أو عقد شراكة مع الأجانب بغيةَ تطوير ثروتها البشرية حتى تصبح أكثرَ تأهيلٍ وتمرّسٍ واحترافٍ؛

١٣. إنّ صناعة التأمين الطبي هو الآخر لا يزال غائباً عن الساحة العربية، رغم أنّ كثيراً من الدول المتقدِّمة أحرزت تقدّماً ملحوظاً في هذا المجال، الذي أصبح البديلَ الأفضلَ عن القطاع الحكوميّ بعد أن حازَ على رضا وثقة المستأمنين، وهناك عواملُ عديدةٌ لزيادة الطلب على التأمين الطبيُّ منها التوجّه نحو تخفيف العبء الحكومي تُجاه القطاع الطبي، وإصدار قوانينَ لتنظيم وفرض إلزامية التأمين الطبيّ في بعض البلدان، وزيادة متوسّط الأعمار، وزيادة تكاليف تقديم الخدمة الطبية، وتزايد عدد شركات إدارة النفقات الطبية؛

١٤. تكمن في فرع تأمينات الحياة طاقاتٌ ضخمةٌ تظهَر في نموّه بسرعة متزايدة، كما أنّ هناك عناصر إضافية لزيادة الطلب على تأمينات الحياة منها أنّ المجتمعَ العربيّ مجتمعٌ شابٌّ يتراوح نسبة الفئة العمرية من السكان (١٥–٦٥)، علاوةً على ضَعف مزايا الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد؛

١٥. باستثناء التأمين الإلزاميّ من المسؤولية الناجمة عن حوادث السيارات وبعض تأمينات مقاولي البناء، لازالت أخطار المسؤوليات المدنية الكثيرة غيرَ مغطّاة، وفي مقدِّمَتها تأمين المسؤولياتُ المهنية؛

١٦. لا زال القطاعُ الزراعيُّ (بلغ الناتج الزراعي ١١٤ مليار دولار بمعدل نموّ سنوي ٨,٢٪ للفترة ٢٠٠٠م-٢٠٠٩م) بما يتعرّض له من أخطار لها وزنُها بعيداً عن أولويات اهتمامات أسواق التأمين العربية باستثناء عدد محدود من هذه الأسواق، ويشكّل هذا القطاع بما يحتويه من أعمال قابلة للتأمين سواء في مجال التأمينات الزراعية أو الحيوانية فرصاً واعدةً، ويتطلب مد الحماية التأمينية لهذا القطاع، وبذل الجهد لدى جمهورِ هذه الفئة بتوعيتهم بأنواع التأمينات الزراعية المختلفة والفوائد التي يحقّقها ([٢]).

المحورُ الثالث: عرض المؤشِّرات الأدائية لسوق التأمين العربيّ خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠ م

جدول ١- مؤشر إجمالي الأقساط المكتتَبة خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م /الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	٧٢٨	٨٠١	٨٥٦	٩٧١	١٤٩٣	١٨٦٢	٢٧٢٦	٣٥٥٥	٥٠١٦	٥١١٣	٥٨٧٥
السعودية	٧٥٧	٩٩٢	٩٠٤	٩٤١	١١٩٦	١٤٠٢	١٥٩٠	٢٢٦٩	٣٠٧٠	٣٨٩٦	٤٦٨٢
المغرب	٩٦٤	٩٥٥	١٠٩٧	١٢٨٨	١٣٧٢	١٤٧٨	١٦٧٥	٢١٥٣	٢٥٣٨	٢٥٨٣	٢٥٩٢
مصر	٥٩٨	٥٦٢	٥٠٧	٥٦٦	٦١٢	٧٦٠	٨٤٣	١٠٩٠	١٣٨٩	١٥٦٥	١٥٨٥
الجزائر	٢٦٠	٢٨٥	٣٦٥	٣٩٩	٤٨٠	٥٧١	٦٢٥	٧١١	١٠٣١	٧٩٧	١١٦٢
لبنان	٤٩٨	٤٧٦	٥١٦	٥٢٠	٥٧٧	٦٦٤	٦٥٦	٧٦١	٨٨١	٩٥٢	١٠٧٤
قطر	١٥٨	-	-	-	٢٨٣	٣٦٠	٥٧٣	٥٣٨	-	٧٧٣	٦٥
تونس	٣٣٢	٣٢٠	٣٧٩	٤٥٦	٥٥٤	٥٩٣	٦٠٤	٦٩٤	٧٨١	٧٥٨	٧٧٦
عُمان	١٦٤	٢٠١	٢١١	٢٥٧	-	-	٣٤٩	٤١٤	٥٧٨	٦٢٧	٧٥٨
الكويت	١٩٨	٢٥٩	٣١١	٣٢٠	٣٩٣	٤٩٨	٦٢٨	٧٣٤	٩١٤	-	٧١٩
الأردن	-	١٧٠	٢٠٧	٢٢٠	٢٨٤	٣٠٩	-	-	٤٥٢	٥١٠	-

الجدول ٢- الترتيب العالميّ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	٤٩	٤٩	٥٠	٥١	٤٨	٤٨	٤٨	٤٦	٤٥	٤٥	٤٥
السعودية	٤٨	٤٥	٤٩	٥٢	٥٢	٥٣	٥٤	٥٢	٥٠	٤٨	٤٧
المغرب	٤٦	٤٦	٤٨	٤٨	٥٠	٥١	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٢
مصر	٥٠	٥٥	٥٧	٥٧	٥٩	٥٨	٦٠	٥٩	٥٧	٥٧	٥٨
الجزائر	٦٩	٧٢	٦٨	٧١	٦٥	٦٤	٦٨	٧١	٦٥	٧٠	٦١
لبنان	٥٦	٥٧	٥٦	٥٩	٦٠	٦٢	٦٥	٦٨	٧١	٦٤	٦٦
قطر	٨٨	-	-	-	٨٤	٧٧	٧٣	٨٠	-	٧٢	٦٩
تونس	٦٣	٦٥	٦٥	٦٣	٦٣	٦٣	٧٠	٧٢	٧٢	٧٤	٧٤
عُمان	٨٣	٨١	٨٢	٨٢	-	-	٨٦	٨٧	٧٩	٧٨	٧٥
الكويت	٧٦	٧٥	٧٤	٧٦	٧٢	٧٠	٦٦	٦٩	٦٨	-	٧٩
الأردن	-	٨٥	٨٣	٨٧	٨٣	٨٦	-	-	٨٦	٨٤	-

الجدول ٣- مؤشر الحصّة السوقية العالَمية خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م (٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٤
السعودية	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١٠	٠,١١
المغرب	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦
مصر	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤
الجزائر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣
لبنان	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
قطر	٠,٠١	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	-	٠,٠٢	٠,٠٢
تونس	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
عُمان	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
الكويت	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	-	٠,٠١
الأردن	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠١	-

الجدول ٤- مؤشر أقساط التأمين على الحياة خلال الفترة٢٠٠٠م-٢٠١٠م/الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	٩٩	١٤٩	٢٠٠	٢٢٦	٢٥٤	٣٣٦	٤١٨	٦١٧	٩٣٧	٧٣٢	٩٣٦
السعودية	١٣	١٣	٣٨	٣٩	٥٠	١٧	١٩	٦٦	١٥٨	٢٦٧	٣٤٠

المغرب	٢٨٠	٢٧٥	٣٦٢	٣٦١	٣٢٣	٣٦٨	٤٦٩	٧١٦	٩٣٧	٨٢٥	٨٢٧
مصر	١٨٢	١٧٤	١٥٥	١٧٩	٢١١	٣٠٠	٣٥٦	٥١٦	٦٣٥	٧٠٤	٦٤٧
الجزائر	١٥	١٣	١٥	١٥	٢٦	٢٩	٣٩	٤٤	٨٣	٦٣	٨٧
لبنان	٨٨	٨٤	١٠٣	١٣٩	١٨٠	٢٠٢	٢٠٩	٢٧٨	٢٩٠	٢٣٢	٢٦٢
قطر	٩	-	-	-	١٢	١٨	٢٦	٢٩	-	-	-
تونس	٢٦	٢٨	٣٢	٤٠	٤٣	٤٩	٥٤	٧٣	٨٩	١٠٠	١٠٢
عُمان	٣٧	٣٥	٣٧	٣٦	-	-	٣٧	٧٥	١٠٩	١٠٢	١٢٩
الكويت	٣٤	٦٠	٧٤	٨٠	٩٥	٩٦	١١٣	١٣٢	٢١١	-	١٤٩
الأردن	-	٢٤	٢٦	٢٨	٣٢	٣٢	-	-	٥١	٤٩	-

الجدول ٥- مؤشر أقساط التأمين على غير الحياة خلال الفترة٢٠٠٠م-٢٠١٠م/الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	٦٢٩	٦٥٢	٦٥٦	٧٤٤	١٢٣٩	١٥٢٦	٢٣٠٨	٢٩٣٨	٤٠٧٩	٤٣٨١	٤٩٣٩
السعودية	٧٤٤	٩٧٩	٨٦٦	٩٠٢	١١٤٦	١٣٨٥	١٥٧١	٢٢٠٣	٢٩١٢	٣٦٢٩	٤٣٤٢
المغرب	٦٨٤	٦٨١	٧٣٥	٩٢٧	١٠٤٩	١١١١	١٢٠٦	١٤٣٧	١٦٩٢	١٧٥٨	١٧٦٤
مصر	٤١٦	٣٨٨	٣٥٣	٣٨٦	٤٠٠	٤٦١	٤٨٧	٥٧٤	٧٥٤	٨٦١	٩٣٨
الجزائر	٢٤٦	٢٧٢	٣٥١	٣٨٤	٤٥٤	٥٤٢	٥٨٦	٦٦٦	٩٤٨	٧٣٤	١٠٧٥
لبنان	٤١٠	٣٩٢	٤١٣	٣٨١	٣٩٧	٤٦٢	٤٤٧	٤٨٣	٥٩٠	٧٢٠	٨١٢
قطر	١٤٩	-	-	-	٢٧١	٣٤١	٥٤٨	٥١٠	-	٧٧٣	٨٦٨
تونس	٣٠٦	٢٩٢	٣٤٧	٤١٦	٥١١	٥٤٥	٥٥٠	٦٢١	٦٩٢	٦٥٨	٦٧٣
عُمان	١٢٨	١٦٦	١٧٤	٢٢١	-	-	٣١٢	٣٣٩	٤٧٠	٥٢٥	٦٢٩
الكويت	١٦٤	١٩٩	٢٣٧	٢٤٠	٢٩٨	٤٠٣	٥١٥	٦٠٢	٧٠٣	-	٥٦٩
الأردن	-	١٤٥	١٨١	١٣٧	٢٥١	٢٧٧	-		٤٠١	٤٦٠	-

الجدول ٦- مؤشر الكثافة التأمينية خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م/الوحدة: دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	٢٧١,١	٣٠٢,٤	٣١٧	٣١٠,٧	٣٥٠,٢	٤١٤,٢	٥٨٥,٤	٨١١,٦	١١١٤	١١١١,٨	١٢٤٨,١
السعودية	٣٦,٩	٤٧,٢	٤١,٦	٤١,٢	٥١,٤	٥٧,١	٦٣,١	٩١,٧	١٢١,٤	١٥١,٥	١٧٨,٤
المغرب	٣٤	٣٢,٨	٣٧	٤٢,٨	٤٤,٩	٤٧	٥٢,٤	٦٨,٩	٨٠,٣	٨٠,٧	٨٠
مصر	٨,٧٠	٨,٧٠	٧,٨	٨,٤	٨,٩	١٠,٣	١١,٢	١٤,٤	١٨,١	١٨,٩	١٨,٨
الجزائر	٨,٢٠	٩,٢٠	١١,٧	١٢,٥	١٤,٨	١٧,٤	١٨,٧	٢١	٣٠	٢٢,٩	٣٢,٨
لبنان	١٥١,٤	١٣٣,٧	١١٦,١	١١٥,٦	١٢٦,٧	١٨٥,٦	١٨١,٥	١٨٥,٧	٢١٢,٦	٢٢٥,٥	٢٥٢,٥
قطر	٢٦٣,٥	-	-	-	٤٤٤,٤	٤٤٢,٣	٦٨٣,٥	٦٤٠,٢	-	٥٤٨,٦	٦١٨,٨
تونس	٣٤,٧	٣٣,١	٣٨,٨	٤٥,٩	٥٥,٣	٥٨,٧	٥٩,٢	٦٧,٢	٧٤,٨	٧٣,٨	٧٤,٨
عُمان	٦٣	٧٧,٤	٨٤	٩٩	-	-	١٣٣,٧	١٥٩,٥	٢١٨,٢	٢٢٠,٤	٢٦٠,٨
الكويت	١٠٤,٢	١٣١,٥	١٥٤,١	١٤٨	١٦١,٢	١٨٥,٥	٢٢٧,٢	٢٥٧,٣	٣١٣	-	٢٣٥,٥
الأردن	-	٢٤,٨	٤٠,١	٤١,٤	٥٢,١	٥٤,٢	-	-	٧٣,٨	٨٠,٧	-

الجدول ٧- مؤشر الاختراق التأميني خلال الفترة٢٠٠٠م٢٠١٠م(٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإمارات	١,١١	١,٢٥	١,٢٨	١,١٢	١,٦٥	١,٥٣	١,٧٠	١,٩٠	٢,٠٠	٢,٥٠	٢,١٠
السعودية	٠,٤٤	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٠	١,٠٠	١,١٠
المغرب	٢,٧٩	٢,٨٢	٣,٠٠	٢,٨٥	٢,٧٠	٢,٨٧	٢,٩٠	٣,٤٠	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,٨٠
مصر	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٦٨	٠,٧٩	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٠	٠,٧٠
الجزائر	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٨٠
لبنان	٢,٦٣	٢,٧٠	٢,٧٨	٢,٩١	٣,٠٦	٣,١٥	٣,٠٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,١٠	٢,٨٠
قطر	١,٠٩	-	-	-	١,٢٣	١,٠٩	١,١٠	٠,٩٠	-	٠,٨٠	٠,٨٠

تونس	١,٦٩	١,٦٠	١,٨٠	١,٨٢	٢,٠١	٢,٠٧	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٩٠	١,٧٠
عُمان	٠,٩٥	٠,٩٦	١,٠١	١,٢٤	-	-	١,٠٠	١,١٠	١,٢٠	١,٣٠
الكويت	٠,٥٢	٠,٧٩	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٧٩	٠,٧٠	٠,٦٠	-	٠,٥٠
الأردن	-	١,٩٢	٢,٢٣	٢,٢٢	٢,٦٧	٢,٥٩	-	-	٢,٣٠	-

Source: Sigma N°6/2001, N°2/2011, SuissRe: Lassurance dans le monde en 2000; 2010 (http://www.suissre.com/sigma) (Consulté le 20-10-2011)

الجدول ٨- عدد السكان والناتج المحلي الخام للوطن العربي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠/ الوحدة: عدد السكان: مليون نسمة؛ الناتج المحلي الخام: مليار دولار

المغرب	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣٠,١	٣٠,٦	٣١,١	٣١,٥	٣٢,١	٣٢,٢	٣٢,٣	٣٢,٤
الناتج المحلي الخام	٤٩,٨	٥٦,٤	٥٨,٩	٥٥,٩	٧٣,٤	٨٧	٩١	٩٢
نصيب الفرد من ال Pib	١٦٥٥	١٨٤٤	١٨٩٧	٢٠٨٨	٢٢٩٠	٢٧١٠	٢٨٢٦	٢٨٣٩
مصر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٦٧,٣	٦٨,٦	٦٩,٩	٧١,٣	٧٢,٧	٧٦,٨	٨٣	٨٤,٥
الناتج المحلي الخام	٨١,١	٧٨,٦	٨٩,٥	١٠٧,٣	١٢٧,٩	١٥٨	١٨٨	٢١٩
نصيب الفرد من ال Pib	١٢٠٥	١١٤٥	١٢٧٩	١٥٠٥	١٧٥٩	٢٠٥٧	٢٢٦٥	٢٥٩١
لبنان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩١	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٣
الناتج المحلي الخام	١٩,٧	٢١,٧	٢٢,١	٢٣,٢	٢٤,٦	٢٦	٣١	٣٩
نصيب الفرد من ال Pib	٥١٥٠	٥٦٢٩	٥٦٦٥	٥٩٤٥	٦٢٤٣	٦٣٤١	٧٣٨٠	٩٠٦٩
الكويت	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢,٥	٢,٦٤	٢,٨٦	٣,٠٥	٣,٣٢	٢,٩	٣	٣,١
الناتج المحلي الخام	٤٧,٨	٥٩,٤	٨٣,٨	١٠١,٩	١١٢,١	١٥٢	١٠١	١٣٣
نصيب الفرد من ال Pib	١٩٢٥٢	٢٢٤٧٢	٢٩٢٣٩	٣٣٣٨٩	٣٣٦٥٦	٥٢٤١٣	٣٣٦٦٦	٤٢٩٠٣
قطر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٠,٧٢	٠,٧٥	٠,٧٩	٠,٨٣	٠,٨٨	١,٣	١,٤	١,٥
الناتج المحلي الخام	٢٣,٥	٣١,٧	٤٢,٤	٥٢,٧	٦٣,٨	١٢٠	٩٣	١١٩
نصيب الفرد من ال Pib	٣٢٧٧٧	٤١٩٧٦	٥٣٣٤٥	٦٢٩١٤	٧٢٣٧٦	٩٢٣٠٧	٦٦٤٢٨	٧٩٣٣٣
عمان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩
الناتج المحلي الخام	٢١,٨	٢٤,٧	٣٠,٨	٣٥,٦	٤٠,٣	٥٣	٥٣	٥٧
نصيب الفرد من ال Pib	٩٣٠٥	١٠٢٤٤	١٢٢٨٩	١٣٩٣٦	١٥١٥٨	١٩٦٢٩	١٨٩٢٨	١٩٦٥٥
السعودية	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢١,٩	٢٢,٥	٢٣,١	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٥,٣	٢٥,٧	٢٦,٢
الناتج المحلي الخام	٢١٤,٥	٢٥٠,٣	٣١٥,٣	٣٤٨,٦	٣٧٧,١	٥٠٠	٣٩٠	٤٣٥
نصيب الفرد من ال Pib	٩٧٦١	١١٠٩٥	١٣٦٤٠	١٤٧٢٦	١٤٧٠٨	١٩٧٦٢	١٥١٧٥	١٦٦٠٣
الجزائر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣١,٨	٣٢,٣	٣٢,٩	٣٣,٢	٣٤,١	٣٤,٤	٣٤,٩	٣٥,٤
الناتج المحلي الخام	٦٧,٨	٨٥,١	١٠٢,٨	١١٦,٤	١٣٥,٤٠٠	١٦٩	١٣٠	١٥٣
نصيب الفرد من ال Pib	٢١٢٩	٢٦٣١	٣١٢٥	٣٤٩٩	٣٩٧٦	٤٩١٢	٣٧٢٤	٤٣٢٢
الإمارات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٧
الناتج المحلي الخام	٨٨,٥	١٠٦,٣	١٣٣,٥	١٦٤,٨	١٩٢,١	٢٥٣	٢٠٥	٢٨٠
نصيب الفرد من ال Pib	٢٤٩٣٣	٢٨٩٦٤	٣٢٥٣٤	٣٨٩٨٤	٤٢٢٧٣	٥٦٢٢٢	٤٤٥٦٥	٥٩٥٧٤

تونس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٩,٨	٩,٩	١٠,١	١٠,٢	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٦
الناتج المحلي الخام	٢٦,٩	٢٩,٢	٢٨,٩	٣١,١	٣٥,١	٤٠	٤٠	٤٥
نصيب الفرد من ال Pib	٢٧٣٤	٢٩٤٥	٢٨٨٧	٣١٠١	٣٤٢٣	٣٨٤٦	٣٨٠٩	٤٢٤٥
الأردن	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٥,٢	٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٦,١	٦,٣	٦,٥
الناتج المحلي الخام	١٠,٢	١١,٤	١٢,٧	١٤,٢	١٥,٨	٢٠	٢٢	٢٧
نصيب الفرد من ال Pib	١٩٥٠	٢١٣٠	٢٣٢٢	٢٥٤٦	٢٧٦٦	٣٢٧٨	٣٤٩٢	٤١٥٣

المصدر: أرقام منهولَة من المشربين التاليين:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2003 إلى 2010، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة (Consulté le http://www.arabmonetaryfund.org 28-10-2011)
2. الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاء وقواعد المعلومات بجامعة الدول العربية (Consulté le 22-10-2011 http://www.arableagueonline.org)

الهوامش:

١. معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:

- يوسف الزامل: الشركات التأمينية التجارية والتعاونية نحو اتجاهات بديلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٠٤، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠٠٥
- التأمين والتكافل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ١٤، العدد ٠١، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦
- صيغ التأمين الإسلامي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ١٥، العدد ٠٢، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧
- أوراق المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للنشر، مصر، ٢٠٠١
- أوراق مؤتمر وثاق للتأمين التكافلي، الكويت، ١٤٢٧/٢٠٠٦
- أوراق ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الرياض، السعودية، ١٤٣٠/٢٠٠٩
- أوراق الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، ٢٠١٠
- أوراق مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه)، الجامعة الأردنية بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الأردن، ١٤٣١/٢٠١٠
- بحوث منشورة في موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية (http://www.kantakji.com)
- بحوث منشورة في موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (http://www.ifsb.org)
- الموقع الإلكتروني لشركة تكافل ري ليميتد، مركز دبي العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.takaful-re.ae)
- مواقع إلكترونية متعددة:
  - http://www.alwasatnews.com/1882/news/read/260189/1.html (Consulté le 6-4-2010)
  - http://arabic.arabianbusiness.com/banking/islamic-finance/2011/aug/16/58056 (Consulté le 16-8-2011)
  - http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=573135&issueno=11516 (Consulté le 6-4-2010)

٢. عملية التحليل تمت من خلال قراء حوصلية مقتضبة للمادة العلمية التالية:

- ترتيب مجلة الاقتصاد والأعمال لشركات التأمين العربية للأعوام من ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://www.iktissad.com)
- التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول مناخ الاستثمار العربي، الكويت، ١٩٩٨-٢٠١٠ (http://www.dhaman.org)
  - http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2009__full.pdf (Consulté le 28-10-2011)
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣-٢٠١٠ (http://www.arabmonetaryfund.org)
  - http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010__pdf (Consulté le 17-10-2011)
- موقع النفط والغاز الطبيعي العربي (http://www.arab-oil-naturalgas.com)
  - (http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s__20.htm (Consulté le 22-10-2011
- تقارير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٩ (http://www.api.org.kw)
  - http://www.arab-api.org/arabcomp/comp__issue__2003__1.htm (Consulté le 1-9-2011)
  - http://www.arab-api.org/arabcomp/comp__issue__2006.htm (Consulté le 1-9-2011)
  - http://www.arab-api.org/arabcomp/comp__issue__2008__1.htm (Consulté le 1-9-2011)
- التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين، المنامة، البحرين (http://www.arig.net/mc__reports.asp)
  - http://www.arig.net/inc__pdf.asp?file=AIM%202010-Arabic.pdf (Consulté le 28-10-2011)
- التقارير السنوية للشركة السويسرية العملاقة لإعادة التأمين (http://www.suissre.com/sigma)
  - http://media.swissre.com/documents/sigma2__2011__en.pdf (Consulté le 10-10-2011)
- تقارير التنافسية الدولية، المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا، ٢٠٠٥-٢٠١٠ (http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness)
  - http://www3.weforum.org/docs/WEF__GCR__Report__2011-12.pdf (Consulté le 10-10-2011)
  - http://www.weforum.org/docs/WEF__GlobalCompetitivenessReport__2010-11.pdf (Consulté le 25-2-2011)
- تقارير مناخ الأعمال، البنك الدولي، نيويورك، امريكا (http://worldbank.org)
  - http://publications.worldbank.org/index.php?main__page=product__info&cPath=0&products__id=23631 (Consulté le 12-1-2011)
- تقارير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (http://www.unctad.org)
  - http://www.unctad.org/Templates/webflyer.asp?docid=14293&intItemID=5771&lang=1&mode=downloads (Consulté 5-1-2011)
- تقارير المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية العربية (http://www.undp.org)
  - http://hdr.undp.org/human development report2010 (Consulté le 17-2-2011)
- مواقع إلكترونية متعددة:
  - http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=276993&issueno=9543 (Consulté le 5-10-2011)
  - http://www.aliqtisadi.com/index.php?mode=article&id=3639 (Consulté le 6-4-2010)

د. طارق قندوز
دكتوراه علوم تجارية تخصص تسويق

التأمينُ التكافليُّ الإسلاميُّ في الوطن العربي كبديلٍ استراتيجيّ أمثلَ عن التأمين الاسترباحيّ التقليديّ (حالة الإمارات، السعودية، مصر، قطر، الكويت)

الحلقة (٢)

المحورُ الرابعُ: تحليلُ بعض أسواق التأمين العربية التي شملها مسحُ مجلة سيجما للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

١. تشخيص مكانة الإمارات ضمن سوق التأمين العالمية للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠ م)

يعتبر عام ١٩٩٠م بداية للطُفرة في سوق التأمين في الإمارات، الذي أصبح تنافسياً إذ يضم ٥٦ شركة تأمين وطنية وأجنبية، تمارس عملَها من خلال فروعها التي بلغ عددُها ١٣٦ فرعاً بالإضافة إلى وكالاتها في الدولة والبالغ عددُها ١٥ وكالة. وفي السياق نفسه، فقد تجاوز حجمُ أقساط سوق التأمين في الإمارات حالياً ٢٠,٢ مليار درهم عام ٢٠١٠م، وكان حجم السوق ٥,٨ مليار درهم عام ٢٠٠٢م ووصلت إلى ١٠,٣١٢ مليار درهم عام ٢٠٠٦م لتصبح أكبرَ سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تليها السوقُ السعودية ثم السوق المغربية، رغم ثقل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثّرت في حركة القطاعات الاقتصادية كافّة خصوصاً قطاع الإنشاءات والعقارات، وحسب بيانات مجمعة لمؤسسة Business-Monetaire Intarenational، فإنّ ما يصل إلى نحو ٨٥٪ من كمية الوثائق في الإمارات يأتي من التأمين على غير الحياة، فيما تأتي النسبة المتبقية (١٥٪) من التأمين على الحياة. وبالموازاة مع ذلك، يُتوقع تعاظم إسهام تأمينات الحياة في المستقبل المنظور، إذ يعد حاليا أقل انتشاراً، ومن المتوقع أن ينموَ التأمين الصحيُّ بشكل جيّد مع تطبيق إلزامية هذا التأمين في الدولة، فحجمه عام ٢٠١٠م يصل إلى نحو ٣,١ مليار درهم. وحسب دراسة أجرتها غرفة تجارة وصناعة دبي فإنّ نموّ سوق التأمين على الحياة في الإمارات يتطور بنسبة ٨٪ سنوياً، وأنّ نموّ سوق التأمين بقطاعاته الأخرى يتطور بمعدل نموّ سنويّ تراكُمي قدره ١١٪، مع ارتفاع الطلب على منتجات التأمين الناجم عن زيادة عدد السكان في البلاد، ولا يزال القطاع تسيطر عليه شركات التأمين الأجنبية حيث يتمّ تصميم معظم المنتجات للوافدين، في حين تعمل الشركات المحلية عموماً في التأمينات العامّة (الحوادث والديون ٥٥,٥٪، تبع ذلك أنواع التأمين: ضد الحرائق، التأمين البحري والجوي بنسبة ١٤,٧٪ و١٤,١٪).

تحتلُّ الإماراتُ المرتبةَ الثالثةَ في الدول الناشئة في مؤشر الاختراق لعام ٢٠١٠ م رغم الركود الذي أصاب عدة قطاعات سيما القطاع العقاريّ والهندسيّ، لكن عند مقارنته بالدول الغربية المتقدمة نجد أنّه لا يزال متواضعاً جداً. وقد استطاع قطاعُ التأمين في دولة الإمارات رفع نسبة انتشاره في السوق إلى ٢,٥٪ من الناتج المحليّ الإجمالي للدولة عام ٢٠١٠م، إذ تتقارب نسب الاختراق التأمينيّ في دول الإمارات، المغرب، لبنان. وعموماً فإنّ نسبة شراء وثائق التأمين في الإمارات كنسبة مئوية من الناتج المحليّ الإجماليّ تُعدُّ مرتفعةً بشكلٍ عامٍّ مقارنةً بدولٍ أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وحقّقت صناعة التأمين الإماراتية نقلةً نوعيةً متميزةً في الألفية الثالثة ساهمت بشكل كبير في عملية التطوير والإنماء التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات، ومن المتوقّع أيضاً تسجيل تغيّرات أخرى كثيرة بصورة متسارعة خلال السنوات المقبلة، وتعود أسباب النمو المطّرد لحجم صناعة التأمين في الإمارات إلى كونه مدفوعاً بعجلة عدّة عوامل وظروف موضوعية:

- يعد الاقتصاد الإماراتي ثاني اقتصاد عربيٍّ من حيث الحجمُ، وأول الاقتصادات العربية من ناحية الحرية الاقتصادية والشفافية، والاقتصادُ الأكثرُ تطوّراً في الجزيرة العربية، وذكر تقريرٌ لبيت الاستثمار العالمي أنّ الاستقرار الاقتصادي في الإمارات انعكس بصورة إيجابية على قطاع التأمين لينمو إجمالي تحصيل الأقساط بمعدلِ نموٍّ سنويٍّ مركّب بلغت نسبته ٢٤,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٢م-٢٠١٠م؛
- انتعاشُ بعض القطاعات على غرار القطاع النفطيّ والصناعيّ والعقاريّ (البناء والعمران)، بسبب الحَراك الديناميكي في ضوء المشاريع الاستثمارية الكبرى المعلَن عنها، حيث تؤثّر إيجاباً ليس فقط في التأمينات الكبرى أو التأمينات المؤسسية، وإنما كذلك في التأمينات الفردية أو الشخصية؛
- مرونةُ التشريعات الجديدة التي أدخلت تأمينات إلزاميةً جديدةً كالتأمين الصحي، ومن المتوقّع أن يؤدّي النموُ السريعُ للقطاع الخاصّ وفتحُ أسواق العقار إلى زيادة الطلب على تأمين العقارات، فهناك إمكاناتٌ كبيرةٌ لمزيد من التطور؛
- تعزّز ثقافة التأمين شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت مقارنةً ببلدان المنطقة من جهة، وأعداد الوافدين الغربيين المهتمين بالتأمين من جهة أخرى (الوافدون من دول متقدمة غربية تكون نسبة تغلغل التأمين لديهم أكبرَ، وهذا نابعٌ من إلمامهم أكثرَ من غيرهم بأهمية التأمين)؛

- تتمتّعُ سوق التأمين على الأشخاص في الإمارات بميزة تغيّر المفاهيم التقليدية للحماية الاجتماعية وتراجع معدّلات الوفَيات، مقارنةً ببلاد أخرى في العالم بسبب عدم وجود كوارثَ طبيعية في البلاد، ويتوقَّعُ أن يؤدّي ارتفاع مستوى الدخل ونموّ السكان من الوافدين، إلى نموّ السوق ليتسعَ لبوالص التأمين على الحياة مع عامل الادخار؛
- المزاحمةُ والتباري بين التأمينات التقليدية والتكافلية، فهذه الأخيرةُ رغم قلّة الخبرة وصِغَر رؤوس أموالها غير أنّها تمكّنت في ظرف وجيز من توسيع قاعدة زبائنها مستغلةً القانونَ الذي أصدرته هيئةُ التأمين الإماراتية بشأن منع شركات التأمين التقليدية من تسويق منتج التأمين الإسلامي، وقد تحصّلت شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) على جائزة أفضل مشغّل للتأمين التكافليّ في العام ٢٠١١م من قِبل مجلة World Finance العالميّة، والإمارات مرشّحة لأن تصبح مركزاً للتأمين الإسلامي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢- تشخيصُ مكانة السعودية ضمن سوق التأمين العالميّ للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م

يشهد سوق التأمين السعودي حاليا طُفرةً وحركةً نشطةً ومنافسةً كبيرةً بين الشركات، إذ يُعدُّ ثانيَ أكبر سوق في العالم العربي، فقد بلغت قيمةُ أقساط التأمين المكتتبة في سوق التأمين السعودية ١٦,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٠م (أي ٤٦٨٢ مليون دولار) مقابل ١٤,٦ مليار ريال في عام٢٠٠٩م، أمّا عام ٢٠٠٦م كان مجموع الأقساط ٦,٩ مليار ريال، وبلغ معدّل النموّ السنويّ للسوق خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م حدود ٥٢٪، ومنه فقد حافظت على نموّها رغم تباطؤ الاقتصاد العالميّ نتيجةً للأزمة المالية العالمية. ويُرتقبُ أن يتضاعف رقمُ أعمال القطاع خلال السنوات الخمس القادمة، بنسبة نموٍّ تقدَّر بنحو ١٢,٥٪ ليصل نهاية عام ٢٠١٥م إلى نحو ٣٤ مليار ريال بزيادة إسهام قطاع التأمين التعاوني. ورغم ذلك إلاّ أنّ حجم التغطيةً التأمينية في السوق السعودي لا يزال دون المستوى المتوقّع والموازي لحجم النشاط الاقتصادي بالمملكة، فهناك فجوةٌ بين حجم السوق الفعليّ والحجم الافتراضيّ له ممّا يعني أنّ هناك جزءاً كبيراً مهَراً أو ضائعاً في هذا السوق.

وعرفت فروع سوق التغطية التأمينية بالمملكة تغيرات ملموسةً، إذ بلغ إجماليُ أقساط التأمين الصحيّ٨,٧ مليار ريال ليمثّل ٥٣٪ من الإجمالي عام ٢٠١٠م، يليه التأميناتُ العامّة بما في ذلك المركبات ب ٦,٧ مليار ريال ويمثّل ٤١٪ عام٢٠١٠م. ومن هذه الأرقام فإنّ تركيبة محفظة منتجات التأمين في السوق السعودية طرأ عليها تحولاتٌ جذريةٌ ملحوظةٌ، ففي عام ٢٠٠٦ م كانت أقساط التأمين الصحيّ تبلغ ٢,٢ مليار ريال وتمثل ٣٢٪ من الإجمالي، أمّا التأمينات العامة فقدِّرت ب ٤,٥ مليار ريال وتمثّل ٦٥٪.

أمّا فيما يخصُّ الكثافةَ التأمينيةَ لسوق التأمين السعودية فلا تزال دونَ الطموح، حيث بلغت ٦٠٤ ريالات أي ١٧٨,٤ دولار للفرد، حيث وصل عدد السكان إلى ٢٧,١ مليون نسمة عام ٢٠١٠م، وهذا المعدَّل يبقى محدوداً مقارنةً بالمعدّلات العالمية التي تتجاوزه بأضعاف، بل وببعض الدول العربية والدول النامية. ويحتل سوقُ التأمين السعوديّ مراتبَ متأخرةً في مؤشّر الاختراق، رغم ارتفاعه من ٠,٤٤٪ عام ٢٠٠٠ م إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٠٧ م وأخيراً ١,١٪ من مُجمَل الناتج القوميّ مع مقارنته بدولٍ أخرى، حيث تصل على سبيل المثال في تايوان إلى ١٨,٤٪، وفي جنوب إفريقيا إلى ١٤,٨٪، وفي بريطانيا إلى ١٢,٤٪، وفي سويسرا إلى ٩,٩٪، وفي لبنان والمغرب إلى ٢,٨٪. وهناك عدّةُ عوامل أثّرت على عمق التأمين في المملكة أهمُّها الخصائصُ التي تُميِّزُ الناتج المحليّ الإجمالي للمملكة حيث يسيطر القطاعُ النِّفطي على الناتج المحليّ وبنسبة تتراوح ما بين ٤٨٪ إلى ٦١٪. وبلغ الناتج المحليّ الإجماليّ للسعودية ١٦٤٢ مليار ريال عام ٢٠١٠م، وكان عام ٢٠٠٦ م محدود ١٣٠٨ مليار ريال، أما الناتج غير النفطي فوصل إلى ٧٨٨ مليون ريال عام ٢٠١٠م.

تعكس سوقُ التأمين السعودي فرصاً أكثر للتوسع؛ إذ يتوقّع استمرارُ نموّ السوق بمعدلاتٍ مطّردة خلال السنوات المقبلة نتيجةَ العوامل الدافعة التالية:

- التطوّر التنظيميّ والتشريعيّ بما في ذلك الهيكليُّ، الذي طال جميعَ مفاصل قطاع التأمين في السعودية، إذ يُعدُّ إدخالُ القانون الإلزاميّ للتأمين الصحي التعاوني والسيارات حيزَ التطبيق منعرجاً حاسماً في تاريخ القطاع، وخصوصاً التأمين الصحي على المقيمينَ الأجانب والمقدَّر عددهُم ب ٦ ملايين؛
- زيادةُ الوعي التأمينيّ لدى أفراد المجتمع السعوديّ، باقتناع أعداد كبيرة من أفراد المجتمع السعودي، بضرورة وأهمية التأمين على الأضرار والأشخاص؛
- الوتيرةُ المتسارعةُ لتطوّر سوق التأمين التكافليّ في السعودية في الأعوام الأخيرة، جعل المملكةَ أكبرَ سوق تكافلية في العالم، حيث نالت الصدارةَ عام ٢٠٠٩م بمساهمات تأمينية بلغت قيمتُها الإجمالية ١٤,٥ مليار ريال نحو (٣,٨٦ مليار دولار) وذلك بعد مُضي خمس سنوات من تفعيل نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني عام ٢٠٠٤م وتنظيم السوق بتولّي الرقابة على نشاط شركاته من قِبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والترخيص لأكثر من ٣٠ شركة تأمين وفق المتطلبات التي فرضتها اللائحةُ التنفيذية لنظام التأمين التعاوني.

٣- تشخيص مكانة مصر ضمن سوق التأمين العالمية للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م

إنّ السوقَ المصرية واعدةٌ في قطاع التأمين، حيث إنَّ تعداد مصر تجاوز ال ٨٤ مليون نسمة عام ٢٠١٠، والمؤمَّن عليهم حتى الآن لا يتجاوز المليون ونصف شخص، مما يُعدُّ ذلك فرصةً وسوقاً بكراً لجذب المزيد من الاستثمارات في هذا المجال، فَسوقُ التأمين في مصر شهد خلال السنوات الخمس الماضية تطوّراً ملموساً تأكّد من خلال زيادة معدّلات النموّ والتوسّع

في قطاعاته، وحقّق قفزات عديدةً خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠ م سمحت له أن يُصبح من أكبر أسواق المنطقة من ناحية النشاط التأمينيّ، حيث ارتفع عدد الشركات العاملة بالسوق من ٢١ شركة لتصبحَ ٢٩ شركة، وتُعدُّ تلك الزيادةُ نتيجةً لبرنامج إعادة الهيكلة الذي تبنّته وزارةُ الاستثمار ٢٠٠٤م-٢٠٠٨م من خلال لاتحاد المصريّ للتأمين والشركة القابضة للتأمين. وبلغت التعويضات ٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٩م مقابل ٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٨م.

وفي ذات الإطار، حقّقت شركاتُ التأمين العاملة في مصر أرباحاً صافيةً خلال عام ٢٠٠٧م بلغت ٩١٠ ملايين جنيه مصري. وأشارت هيئةُ الرقابة على التأمين في تقريرها السنوي إلى أنّ شركات التأمين القطاع العام الذي يضمُّ ثلاثَ شركات هي مصر للتأمين، الشرق للتأمين، الأهلية للتأمين، سيطرت على ٨٢٪ من إجمالي أرباح شركات التأمين وذلك بدعم من النشاط الاستثماري، حيث حقّقت الشركات العامة ٧٥٠ مليون جنيهً وبلغ صافي أرباح شركات القطاع الخاص ١٥٩ مليون جنيه، ووفقاً لمؤشّرات الربحية ارتفع العائدُ على أصول شركة التأمين المحلية إلى ٣,٦٪ في ٢٠٠٧م وهو دليلٌ على كفاءة أداء السوق باقترابه من المستويات التي يدورُ حولها القطاع المصرفيّ النشط حول ٤٪ كما ارتفع العائد على حقوق المساهمين إلى ١٩,٩٪، كما زادت قيمة الاستثمارات في شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ١٥,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩م مقابل ٧,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥م بمعدل نموّ ١٠٨٪.

وفيما يخصّ قيمَة الأقساط المكتتَبة لشركات التأمين على الحياة؛ فقد ارتفعت إلى نحو ٣,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩م مقابل ١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥ م بمعدَّل نمو بلغ ١٠٦,٧٪. كما بلغت الأقساطُ التأمينية المكتتَبة في شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات نحو ٤,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩م مقابل ٢,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥ م بمعدل نمو ٥٧,١٪.

وفي خِضمّ ما سبق؛ يُعاني سوقُ التأمين المصريُّ من تفشّي ظاهرة ضَعف الوعي التأمينيّ لدى فئات عديدة في المجتمع المصريّ، فهو يؤثّر على جاذبية السوق (١٨,٨ دولار للساكن نسبة الكثافة عام ٢٠١٠م)، مما يجعل نسبةَ التأمين على الحياة مثلاً لا تمثّل سوى ١٧٪ من الإجمالي، رغم اعتماد الشركات العالمية وبشكل أساس على وثائق التأمين الفردية وتمثّل بالنسبة لها العائدُ الأوّلُ والأساس؛ لأنّه دائماً قابلٌ للتزايد اليوميّ. وتنوي الحكومةُ المصريةُ بيعَ واحدة من شركات التأمين التابعة للقطاع العامّ كخطوة في إطار تطبيق سياسة الخوصصة التي انتهجتها الحكومةُ المصريةُ منذ منتصف التسعينيات تحت ضغط قرارات اتفاقية الجاتس مع بداية عام ٢٠٠٥م (فتح السوق أمام الأجانب)، ويرى خُبراء صناعة التأمين المصرية أنّ الشركات العموميةَ متدهورةٌ ومتخلّفةٌ جداً مقارنةً بسوق التأمين العالميّ، وهي لا تتحمّل مقاومةَ الانتقال إلى سوق تنافسية عالية في ظلّ هجوم الشركات العالميّة.

يواجهُ سوقُ التأمين المصريُّ تحديات وعوائقَ عديدةً، أهمُّها زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحليّ الإجماليّ، والتي تُقدَّر حالياً عام ٢٠١٠م بنحو ٠,٧٪ (٠,٩٪ خلال عام ٢٠٠٨م مقارنةً ب ٠,٥٨٪ خلال عام ٢٠٠١م)، وهي نسبةٌ متواضعةٌ جداً مقارنةً بالإمكانات والقُدرات الكامنة في القطاع والذي حقّق أرقاماً ملموسةً، حيث بلغت أقساطُ التأمين في عام٢٠٠٩ م٧,٨ مليار جنيه مقابل ٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٨م، لترتفع عام ٢٠١٠ م إلى ٨,٨ مليار جنيه مصريّ.

إنّ رقم أعمال التأمين في السوق المصرية (تقليديّ وتكافليّ) حسب إحصائيات عام ٢٠٠٩م قد بلغَ ٨ مليار جنيه مصري (١,٥٦٥ مليار دولار أميركي)، وأنّ حصّة التأمين التكافلي فيه لم تتجاوز نسبة ٥٪ بمعدل ٤٠٠ مليون جنيه مصري (٧٣ مليونا و٥٥٤ ألف دولار أميركي). وتدور نسب توزيع فوائض الاكتتاب بين شركات التأمين التكافليّ والعميل حالياً حول ٤٠٪ لصالح العملاء أو المشتركين و٦٠٪ للمساهمين في الشركة، ويتوقع الخُبراء أن ينمو قطاع التأمين التكافليّ في مصر (ممتلكات وأشخاص) بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠٪ نهاية عام ٢٠١٣م، وهو نفس معدل النموّ لسوق التأمين المصرية بوجه عامٍّ (التقليديّ والتكافليّ) عن الفترة نفسها. ويبلغ عددُ شركات التأمين التكافلي العاملة في مصر ٩ شركات كان أوّلها بيتُ التأمين المصري السعودي (تأمين على الممتلكات) التي أنشئت عام ٢٠٠٢م، بينما شهدت الفترةُ ما بين منتصف عام ٢٠٠٨ م وحتى عام ٢٠١٠ م دخول ٨ شركات ما بين تأمين ممتلكات وأخرى تأمين على الأشخاص، والتي يُطلق عليها في مصر تأمينٌ عائليٌّ، وأنّ نسبة رؤوس الأموال الخليجية في هذه الشركات لا تقل عن ٥٠٪، ويزيد مؤشّر معدّل دخول شركات التأمين التكافليّ إلى مصر عن معدل دخول شركات التأمين التقليدية حيث كانت شركة تكافلية واحدة في مصر وهي (بيت التأمين السعودي) وما بين عام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م فقط دخلت ٨ شركات تكافلية مرةً واحدةً ليصبح العدد ٩ شركات، بينما ارتفع عدد شركات التأمين التقليدية من ٢١ شركة إلى ٢٩ شركة فقط طوال سبع سنوات من ٢٠٠٢ م حتى ٢٠٠٩. وفي السياق ذاته، فإنّ قطاع التكافل برز كأحد المكوّنات المهمّة للنظام المالي المصري، ونجح في التكامل مع المكونات الأخرى للقطاع المالي الإسلامي، فمعدل النموّ السنويّ في حجم أقساط التأمين التكافلي تصل إلى ٢٠٪ سنويا. فقد حَظي قطاع التأمين التكافلي في مصر باهتمام مُلفت الفترةَ القليلةَ الماضيةَ لا سيما من الاستثمارات الكويتية.

٤- تشخيصُ مكانة قطرَ ضمن سوق التأمين العالمية للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م

حقّق سوقُ التأمين في قطر في السنوات الأخيرة قفزةً غيرَ مسبوقة، حيث زاد الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى زيادة عدد السكان مما زاد الاحتياج والطلب على منتجات التأمين الصحي والتأمين على الحياة، فسوق التأمين في قطر مُقبل على تغيّرات وتحدّيات جديدة، أبرزُها دخولُ العديد من الشركات الأجنبية خلال فترة قصيرة. وفي هذا الصدد، ووفق الإحصائيات بلغ حجم إجمالي الأقساط المكتتَبة ٩٣٣ مليون دولار عام

٢٠١٠م (٤ مليار ريال)، مقابل ١٥٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠م، أي أنّ معدل النموّ السنوي ٤٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م. وهو مرشَّحٌ للارتفاع بشكل كبير في حال إقرار قانون يحدِّد ضوابطَ وإلزاميةَ التأمين الصحي، الذي سيشكِّل رافداً قويّاً لحجم هذه الأقساط في السنوات القادمة بما يعود بالفائدة على مختلَف القطاعات الاقتصادية وعلى رفاهية المجتمع القطري، انجرّ عن ذلك تحسُّنُ مركزِ قطر ضمن حظيرة التأمين العالمي من المركز الأخير ٨٨ عام ٢٠٠٠م إلى الرتبة ٦٩ عام ٢٠١٠م. أمّا ترتيب رقم أعمال القطاع حسب فروع التغطيات التأمينية لعام ٢٠١٠م، فنجد أنّ نسبة ٩٣ للتأمين على غير الحياة والتي تشمل عدةّ مجالات على غرار تأمين العقارات والسيارات والطاقة وغيرها، في حين تبلغ نسبة التأمين على الحياة نحو ٧.

بلغ حجم سوق التأمين التكافلي في دولة قطر نحو ١٣٦ مليون دولار، لتحتل المركزَ الثالثَ خليجياً بعد السعودية التي يتجاوز فيها حجم السوق نحو ٣,٩ مليار دولار، والإمارات بنحو ٦٤٠ مليون دولار، فيما تقدمت على الكويت التي تبلغ فيها قيمةُ أقساط التأمين التكافلي نحو ١٢٧ مليون دولار، وتعاني سوق التأمين في قطر من غياب شركة إعادة تأمين محلية.

وفي ذات السياق، حقّقت شركاتُ التأمين القطَرية المساهمة في تحقيق نتائج مالية قوية وجيدة خلال عام ٢٠١٠م، حيث استطاعت أن تحقّق أرباحاً في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠ م ناهزت ٧٢٤ مليون ريال مقارنة مع ٦٨٠ مليون ريال في ٢٠٠٩م، ويُعدُّ عام ٢٠١٠م عامَ الاستقرار والنموِّ بالنسبة لجميع القطاعات في قطر بما فيها قطاع التأمين الذي أصبح جذّاباً ومزدهراً ومحطَّ أنظار المستثمرين الأجانب من كلِّ أصقاع العالم، وقد أشاد موقع Research & Markets (يُعدُّ أكبرَ المراكز البحثية العالمية المتخصِّصة في الأبحاث والتقارير الاقتصادية) بالنمو الذي حقّقه قطاعُ التأمين في قطر خلال الأعوام الخمسة الماضية ومساهمته بشكل إيجابيٍّ في زيادة الناتج المحليّ ٠,٨ عام ٢٠١٠م، جعل قطر مركزاً مُهمّاً ونشطاً للتأمين في الشرق الأوسط والخليج، وحسب الخُبراء فإنّ الطُموحَ القطريَ ارتفع سقفُه إلى التفكير الجدّيّ في اختراق سوق التأمين العالمي، وهي مؤهلةٌ الآن لتصبحَ واحدةً من أكبر أسواق المنطقة في التأمين، وهذا بفضل الشركات الخمس القطرية الناشطة في قطاع التأمين:

- الشركةُ القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين،
- شركةُ قطر للتأمين (تُعتبَر أكبرَ شركات التأمين الوطنية في المنطقة وفي العالم العربيّ)؛
- الشركةُ الإسلامية للتأمين؛
- شركةُ الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافليّ (تحوّلت إلى التكافل بعد ٣٠ سنة من العمل في النشاط التقليدي)؛
- شركةُ الدوحة للتأمين.

فهذه الأخيرةُ تتمتّع بمنافسة محتدمة فيما بينها، وبملاءة مالية قوية وبإدارة جيدة للمخاطر مكّنتها من تحقيق معدّلات نموٍّ قوية وازدياد مضطَرد في حجم أقساطها تجاوزت تداعيات الأزمة المالية العالمية، مستفيدةً من الأداء القويّ للاقتصاد القطري:

- ارتفاعُ الناتج المحليّ الخام من ٢٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣م إلى ١١٩ مليار دولار عام ٢٠١٠م؛
- ارتفاعُ نصيب الفرد من ال Pib من ٣٢٧٧٧ دولار عام ٢٠٠٣ م إلى ٧٩٣٣٣ دولار عام ٢٠١٠م؛
- احتياطي النفط ١٥,٢ مليار برميل؛ إنتاج النفط الخام ٨٥٤ ألف عام ٢٠٠٨م؛
- احتياطيّ الغاز الطبيعيّ ٩٠٢ مليار م٣ عام ٢٠٠٨م؛
- الصادراتُ السلعية (FOB) ٥٦,٦ مليار دولار؛ الواردات السلعية (CIF) ٢٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨م؛
- احتياطي الصرف بلغ ١٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩م؛ معدّل البطالة ٠,٣ عام ٢٠١٠م.

وهناك إجماعٌ على أنّ المستقبلَ المنظورَ سيشهد نمواً هائلاً في أعمال مختلف الشركات بما فيها شركات قطاع التأمين، خصوصاً بعد الفوز الكبير لدولة قطر باستضافة مونديال ٢٠٢٢م (سيترتب عليه حَراكٌ ديناميكيٌّ اقتصاديٌّ مثمرٌ للجميع)، والمشاريع العملاقة التي سيتم تنفيذها سواء في هذا المجال أو في إطار رؤية قطر ٢٠٣٠ م التي تضع إطاراً متكاملاً لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في جميع القطاعات على غرار برج مركز التجارة العالميّ، إضافةً إلى أنّ هناك تطوّرٌ ملحوظٌ في مستوى الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بأهمية التأمين.

٥- تشخيصُ مكانة الكويت ضمن سوق التأمين العالمية للفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م

تشهد صناعة التأمين في الكويت نموّاً ملحوظاً، حيث بلغ معدل النمو السنوي للسوق ٢٦,٣ خلال الأعوام الأخيرة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م. إذ ارتفع حجم الأقساط المكتتَبة من ١٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى حدود ٧١٩ مليون دولار عام ٢٠١٠م، وأظهرت مؤشّراتٌ اقتصاديةٌ عدّةٌ سيطرةَ الشركات الكويتية على السوق المحليّ، وجاء في آخر تقرير لبيت الاستثمار العالميّ عن قطاع التأمين أنّ النموّ الاقتصادي والهيكل الاقتصادي القويّ والنموّ السكانيّ في الكويت ساهم في تحويل الدولة إلى سوق تأميني يزخر بإمكانات هائلة. والجدير بالذِّكر هو وتيرةُ النمو البطيئة التي يتّسم بها سوقُ التأمين الكويتي لذلك يحتل مراتبَ متأخرةً ٨٧/٧٩ من السوق التأمين العالميّ عام ٢٠١٠م وحصة سوقية تكاد تكون معدومةً، كما أنّ القطاع تأثّر عقبَ مرور ثلاث سنوات على الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت الأقساط من ٩١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى حدود ٧١٩ مليون دولار عام ٢٠١٠م.

ويعزو الخبراءُ نموّ سوق التأمين الكويتي لكونه مدفوعاً بالعوامل التالية:

- النموّ والهيكلة الاقتصادية القوية في الكويت، وقد أدّت زيادة النشاط الاقتصادي إلى ظهور مشروعاتٍ جديدة، فقد حقّق

الاقتصادُ الكويتي نتائجَ جيدةً رغم تداعيات الأزمة: الناتج المحلي الإجمالي ١٣٣ مليار دولار؛ نصيب الفرد من ال Pib: ٤٢٩٠٣ دولار عام ٢٠١٠م؛ فائض في الميزان التجاري ٢٣,٢ مليار دولار؛ احتياطي الصرف ٢٠,٢ مليار دولار؛ معدل البطالة ١,٤٪ عام ٢٠٠٩م؛ احتياطي النفط ١٠١,٥ مليار برميل؛ احتياطي الغاز الطبيعي ١,٥٧ مليار م٣؛ إنتاج النفط الخام ٢,٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨م

- مساهمةُ النشاط الاقتصادي المتنامي في العراق، بتشجيع شركات التأمين في الكويت التي تمنح تغطيةً تأمينيةً للشركات الدولية العاملة في العراق؛
- استفادةُ شركات التأمين الكويتية من المناخ الهادئ السائد في السوق، باحتكار معظم عقود التأمين الحكومي وانخفاض نسبة المخاطر؛
- عدمُ وجود كوارث طبيعية؛
- تنفيذُ برنامج التأمين الصحيّ الإجباريّ الجديد للمغتربينَ، مع العلم أنّ عدد السكان في الكويت بلغ ٣,١ مليون نسمة عام ٢٠١٠م؛ الكثافة السكانية ١٣٥,٣ فرد/كم٢؛ معدل النمو السنوي للسكان ٣,٤٪؛ عدد الأسر ٣٢٣ ألف أسرة؛ معدل المواليد الخام ٢٢,٢ لكل ألف ساكن؛ معدل الوفَيات الخام ٢,٢ لكل ألف ساكن عام ٢٠٠٧م.

منذ عام ٢٠٠٠ م ارتفع إجمالي عدد الشركات التكافلية والتقليدية العاملة بسوق التأمين الكويتي إلى نحو ٢٦ شركة منها ١٦ شركة وطنية و٧ شركات عربية و٣ شركات أجنبية، فدخول شركات التأمين التكافلي في الكويت يرجع إلى عام ٢٠٠٠م، وقد تمكّنت هذه الأخيرةُ من إثبات وجودها ومنافسة التأمين التقليدي، ونجحت في الاستحواذ على حصّة سُوقية جيدة منه بلغت نحو ٣٤ من إجمالي أقساط التأمينات عام ٢٠١٠م بعد مرور أكثر من ١٠ أعوام على استحداث شركات التكافل؛ إذ كان قبلها قطاعُ التأمين حِكراً على الشركات التقليدية، وتُهيمن شركاتُ التأمين المحلية على السوق، ومن بين الشركات البارزة شركة الخليج للتأمين وشركة الكويت للتأمين والشركة الأهلية للتأمين وشركة وربة للتأمين.

وبالموازاة مع ما سبق، يتذيل قطاع التأمين الكويتي قائمةَ القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي ٠,٥، ويرجع ذلك لما يعانيه القطاع من المشاكل العديدة التي باتت تؤرق مَن يعمل في هذه الصناعة، والدليل على ذلك أنّ مؤشر قطاع التأمين في سوق الكويت للأوراق المالية بات يشكّل أدنى مستويات النشاط على الإطلاق (انخفاض أنشطة التداول وقلّة الاهتمام بالاستثمار؛ لذلك فإنّ مساهمة قطاع التأمين كنسبة مئوية من الناتج المحليِّ الإجماليِ تُعدُّ الأدنى في منطقة الشرق الأوسط خاصّةً في مجال الصحة والحياة (سحبت الحكومةُ الكويتيةُ التأمينَ الصحيَّ من شركات التأمين عام ٢٠٠٦ م وتعهدّت بمهمّة إصداره)، وهو ما يدع مجالاً لزيادة نسبة الاختراق سيما وأنّ النمو الاقتصادي في الكويت قويٌّ.

وتعتبر التأمينات العامّة الفرعَ الحيويّ لنمو رقم أعمال القطاع، بيدَ أنّه في غضون الأعوام القليلة الماضية بدأت حِصّة شريحة التأمين على الحياة تنمو وتنتعش تدريجياً، وسبب التأخّر يعزوه الخبراءُ إلى الاعتقاد السائد بأنّ هذه الصيغة تتنافى مع العقيدة الإسلامية.

خاتمة (السبل المُثلى للنهوض بصناعة التأمين التكافليّ في العالم العربيّ)

من تضاعيف وإيحاءات هذه الأوراق البحثية، يمكن الخروجُ في نهاية وخاتمة هذا البحث بتوصيات نرى جدواها ونجاعتَها في مواجهة تحدّيات الحاضر وكسب رِهانات المستقبل، لتطوير صناعة التأمين التكافليّ في الوطن العربيّ، وبناء سوقٍ متقدمٍ قادرٍ على مواكبة مستجدات احتياجات المجتمع ودينامية تطوّره:

١- على المستوى الحكوميّ

- تحديثُ أجهزة الرقابة والإشراف العربية، حتى تستطيع مسايرةَ متطلبات الانفتاح والتحرير من منظور المعايير الدولية (الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS)، وتحفيز شركات التأمين التكافلي لتطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الائتمان) لتثبيت أسس المنافسة الصحية ووأد المنافسة السعرية الضارّة ورفع رؤوس أموالها وزيادة احتياطاتها الفنية؛
- تطويرُ الأُطر التشريعية لتنظيم سوق التأمين التكافلي العربي، إضافةً إلى إصدار المزيد من القوانين التي تجعل التأمين التكافلي إلزامياً في قطاعات كثيرة على غِرار المركبات والصحي والحياة؛
- إيجاد ميكانيزمات مناسبة لتحفيز تأسيس عملية الاندماج لتكوين كيانات تأمينية إسلامية مشتركة عملاقة، تتمتّع برؤوس أموال كبيرة تمكنها من التعامل مع متطلبات المنافسة الأجنبية والصمود بقوّة وفعّالية في ظلّ آليات السوق، ومنه الوصول إلى تكتّل تأمينيّ تكافليّ متناسق وموحّد ضمن مجموعة التكتلات الإقليمية الكبرى.

٢- على مستوى الاتحادات الوطنية

- صياغةُ استراتيجية واضحة المعالم لتحسين صورة قطاع التأمين التكافلي لدى الجمهور العربي، من خلال غرس الوعي التأميني والاهتمام بالثقافة التأمينية، وتعريفهم بأهمية الحاجة إلى الحماية الشرعية مع تحسيسهم بحقوقهم؛
- اعتمادُ وتأكيدُ عنصر الشفافية في نشر المعلومات بين الشركات العاملة في السوق وبين جمهور العملاء، عوضَ اعتماد لغة الأرقام القياسية التي لا تُغيّر شيئاً في واقع العلاقة بين بعض الشركات والمواطنين؛

- إنشاءُ بنك معلومات على المستوى الإقليميّ العربيّ، لتغذية وتزويد إدارات شركات التأمين التكافليّ بكافّة المعطيات والحقائق اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة، مثل التخطيط لاستهداف أسواق جديدة، تنمية محفظة منتجات تأمينية موسّعة، التوصّل إلى أسعار استرشادية تعكس الصورةَ الحقيقية للأخطار التي تكتتبُها الشركاتُ التكافليةُ؛
- الاهتمامُ بإدارة الموارد البشرية والنهوض بالطواقم الفنية العاملين في قطاع التأمين التكافلي العربي، من خلال فتح مراكز التدريب وبناء معاهد قومية لرفع قدراتهم وصقل مواهبهم وكفاءاتهم، وتكوين إطارات قادرة على معرفة رغبات المستأمنين، فالعالَم العربي في حاجة ماسّة إلى عمالة مؤهلة وماهرة تتميز بالاحترافية في تلبية احتياجات الصناعة التأمينية كافّةً (المعاينة الميدانية، الخبرة الإكتوارية، السمسرة،...إلخ)؛
- العملُ على زيادة وتعزيز الدعم المخصّص للبحث العلميّ والتطوير، وابتكار المنتجات الجديدة واستحداث الخدمات التأمينية غير التقليدية المتوافقة مع روح الشريعة الإسلامية الغرّاء؛
- تجسيرُ الأواصر وتمتينُ العلاقات والروابط مع أسواق التأمين الإسلامية كماليزيا وإندونيسيا، وإيفادُ البعثات العلمية والدراسية، وتبادلُ الخبرات في مجال التغطيات التأمينية بين الهيئات والمؤسسات العاملة فيه.

٣- على مستوى شركات التأمين

- ترقيةُ الأساليب التسييرية بحيث يتمُّ الاعتمادُ على الخبرة المتمرِّسة والمتفوِّقة وأدوات التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المعرفة بإدارة الأخطار؛
- تجويدُ الخدمات التأمينية المقدمة لحملة الوثائق، والتزامُ الشركات بالسداد والتعويض بالقيمة في الوقت المحدد من أجل كسب رضا وولاء أكبر عدد من المستأمنين؛
- الابتكارُ والتجديدُ والتحسينُ المستمرُّ لوثائقَ تأمينية حتى تتناسب مع الاحتياجات المتطورة للأشخاص؛
- اتّباعُ الأسس الفنية والعلمية الدقيقة في تسعير المنتجات التأمينية (التحكم في التكاليف)، وعدمُ إرهاق الزبون بزيادة الأقساط، والابتعادُ عن سياسة تكسير الأسعار؛
- تقوية Eالصلابة المالية للشركات، والبعدُ عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الهشّة وغير الآمنة؛
- إعادةُ النظر في أساليب التسويق خاصة بالنسبة للوسطاء، حيث أنّ عملية التسويق للتغطيات التأمينية تمثّل العمود الفقري الذي تقوم عليه هذه الصناعة؛
- إقامةُ نوع من الشراكة بين شركات التأمين والبنوك، والاستفادة من شبكات توزيع البنوك في تسويق المُنتجات التأمينية وتحصيل الأقساط؛
- تفعيلُ دورِ جهاز بحوث التسويق لدى شركات التأمين العربية، مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية، من خلال تجميع المعلومات حول انطباعات واتجاهات وتصورات العُملاء تُجاه الخدمات المنجّزة (العناية بالعميل)؛

التفكيرُ الاستراتيجيُّ في اقتحام السوق الدولي للشركات العربية للخروج من القطرية والعبور نحو العالمية؛

اكتسابُ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسويقُ الخدمة التأمينية عبر الإنترنت (التسويق الإلكتروني)، حيث بلغ عددُ مستعملي الإنترنت في الوطن العربيّ ٥٥,٤ مليون فرد عام ٢٠٠٨م بمعدل نموٍّ سنويٍّ بلغ ٣٧,٢٪ للفترة ٢٠٠٣م-٢٠٠٨.